Document: EB 2008/94/R.35
Agenda: 16(b)(ii)
Date: 11 September 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الواحد بعد المائة

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والتسعون
روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bambis Constantinides

مدير شعبة الخدمات المالية

رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الواحد بعد المائة

1- عقدت لجنة مراجعة الحسابات اجتماعها الواحد بعد المائة في 8 سبتمبر/أيلول 2008. وقد ناقشت اللجنة المسائل التالية التي ترغب في توجيه عناية المجلس التنفيذي إليها.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية

2- خلال المراجعة السنوية لحسابات الصندوق، تقدم مراجع الحسابات الخارجي بملاحظاته وتوصياته عن الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية إلى إدارة الصندوق ولجنة مراجعة الحسابات، وذلك بالإضافة إلى رأيه بشأن القوائم المالية.

3- وعرض المراجع الخارجي تقرير الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية للسنة المالية 2007، مشدداً على أن الهدف الرئيسي من ذلك يتمثل في تزويد الإدارة بملاحظات واقتراحات للتحسين. وأشار المراجع الخارجي إلى أن معظم التوصيات قد تم ترحيلها من الفترات السابقة وأنها مرتبة بحسب أولوية المخاطر. وتتعلق غالبية التوصيات بتحديث وإدماج نظام القروض والمنح الحالي بنظام تخطيط الموارد المؤسسية (Peoplesoft). وذكر المراجع الخارجي أن التقرير يعكس أيضاً استجابة الإدارة لكل توصية من التوصيات. وعلى وجه التحديد، وفيما يتعلق بنظام القروض والمنح، فقد اتخذت الإدارة خطوات على طريق الحل طويل الأجل لإدماج النظم المتصلة بالقروض والمنح (نظام القروض والمنح، ونظام Peoplesoft، والصفحات المجدولة لنظام إكسل)، وتم وضع ضوابط يدوية للتخفيف من وطأة المخاطر ذات الصلة. كما جرى توجيه الانتباه إلى أن هناك مجالاً للمخاطر ناشئ عن مسألة الرصد الإشرافي لتحركات أسعار الصرف الذي يستدعيه الأسلوب المتبع في الصندوق في اعتماد الدولار الأمريكي كالعملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية، مع استخدام حقوق السحب الخاصة في تقديم القروض والمنح. وأشار المراجع الخارجي إلى أن الإدارة ستضع إجراءات الضوابط المعنية في صيغتها الرسمية بحلول نهاية العام.

4- ووافقت اللجنة على ما ذكره التقرير من أن نظام القروض والمنح يشكل خطراً مهماً وأعربت عن قلقها من أن الإدارة لم تعالج هذه المسألة في الوقت المناسب، رغم أن التوصيات ومبادرات التحسين في هذا المجال ترجع إلى عهد بعيد. وطُلب إلى الأمانة توفير إطار زمني لتنفيذ التوصيات المتصلة بنظام القروض والمنح.

5- وأيدت الأمانة تأييداً كاملاً رأي اللجنة القائل بأن من الواجب استبدال نظام القروض والمنح على وجه السرعة، وأكدت أنها تتعامل مع هذه المسألة على أنها من المسائل ذات الأولوية القصوى. وعلى هذا فقد تم إعداد طلب رفيع المستوى مؤيد بالحجج لاستبدال نظام القروض والمنح، وحظي هذا الطلب بموافقة لجنة تسيير تقانة المعلومات، ووافق رئيس الصندوق مؤخراً على تغطية تكاليف الأمر من الميزانية الرأسمالية. وتتمثل المرحلة الأولى من المشروع في تقدير خيارات الاستبدال المتاحة. وقد شُكلت جماعة عمل لهذا الغرض ومن المنتظر أن تنتهي من عملها في أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام. وسيسفر هذا التقدير عن اتخاذ قرار بشأن الوجهة التي سيتم اعتمادها: أي التعاقد الخارجي، أو تحديث برنامج Peoplesoft، أو شراء حزمة تجارية، أو بناء نظام جديد من نقطة الصفر. وستقيّم عملية التقدير هذه

الخيارات بالاستناد إلى تحليل التكاليف مقابل الفوائد، ووظائف الأعمال، من وجهة نظر نموذج الأعمال الجديد في الصندوق. وتم الاتفاق على عرض قرار الإدارة المتخذ بعد هذه العملية على الاجتماع المقبل للجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك الإطار الزمني للتنفيذ.

6- وأثارت التوصية المتعلقة بتحركات أسعار الصرف بعض النقاش الذي تناول، ضمن جملة مسائل، اختيار دولار الولايات المتحدة كالعملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية للصندوق. وطلب بعض أعضاء اللجنة المزيد من الإيضاحات التي تقدم بها المراجع الخارجي والأمانة. وأشار المراجع الخارجي أنه على الرغم من أن أعمال الصندوق (القروض والمنح) تحدد بوحدات حقوق السحب الخاصة، إلا أن من المتعذر استخدام هذه الوحدات باعتبارها عملة إعداد القوائم المالية. وقد تم التوصل إلى هذا القرار بعد مناقشات ومشاورات مستفيضة في لجنة مراجعة الحسابات خلال السنوات الماضية.

مذكرة مراجع الحسابات الخارجي بشأن استراتيجية المراجعة للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

7- جرت مناقشة هذا البند في جلسة خاصة جمعت بين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات وشركة المراجعين الخارجيين. وأيدت اللجنة استراتيجية مراجعة القوائم المالية لعام 2008. وبالإضافة إلى تقديم استراتيجية المراجعة للفترة المالية 2008، فقد حدد المراجع الخارجي عدداً من العناصر التي أثرت على أعباء العمل المتعلقة بالمراجعة منذ عام 2006 حينما تم تحديد أتعاب المراجعة للسنة المالية 2007. على أن المراجع الخارجي لم يتقدم باقتراح رسمي بشأن أتعاب المراجعة لعام 2008، وأشار إلى أنه سيتم تقديم مثل هذا الاقتراح إلى اللجنة في موعد لاحق.

8- وواصلت اللجنة مناقشة مسألة تعيين المراجع الخارجي وأتعابه للعام 2008 بعد الجلسة المغلقة. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من النظر في هذه القضية في مرحلة متأخرة. وأوضح رئيس اللجنة أن اللجنة لا تسعى إلى توسيع نطاق المراجعة الخارجية ولكنها تدرك أن التطورات الأخيرة ربما كانت قد زادت من أعباء المراجعة. على أن هذه الزيادة وأثرها المحتمل على مستوى الأتعاب ليسا واضحين بالنسبة للجنة؛ ومن ثم فإنها ليست في وضع يتيح لها رفع توصية إلى المجلس. وبعد المزيد من المناقشة للخيارات المتاحة، خلصت اللجنة إلى أنها بحاجة إلى معلومات إضافية كي تتمكن من تقرير ما إذا كان من المناسب زيادة الأتعاب بما يتجاوز معدل الارتفاع في تكاليف المعيشة السنوية. ولهذا فقد طلبت إلى الأمانة تزويدها بتوضيح بشأن سلطة الموافقة على إعادة تعيين المراجع الخارجي، بالنظر إلى أن المجلس التنفيذي كان قد وافق عام 2006 على تعيين شركة PricewaterhouseCoopers لمدة خمس سنوات. وأشارت الأمانة إلى أنه سيتم تقديم رأي قانوني إلى اللجنة في اجتماعها المقبل. وقررت اللجنة تأجيل مناقشة مسألة إعادة التعيين السنوية وأتعاب المراجع الخارجي المتعلقة بمراجعة حسابات السنة المالية 2008 حتى اجتماعها المقبل، حين ستتاح معلومات وتعليقات إضافية من المراجع الخارجي والأمانة على حد سواء.

سياسة الصندوق بشأن إدارة المخاطر المؤسسية

9- دعيت اللجنة إلى استعراض الوثيقة AC 2008/101/R.5 المتعلقة بسياسة الصندوق بشأن إدارة المخاطر المؤسسية، والتي تضمنت أيضاً تقريراً أولياً عن إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، وإلى تقديم ملاحظاتها إلى المجلس التنفيذي.

10- وقامت الأمانة بتقديم الوثيقة، وأشارت إلى أن استعراض إجراءات إدارة المخاطر في الصندوق كل ثلاث سنوات هو من ضمن اختصاصات اللجنة. وأكدت الأمانة أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للصندوق والحاجة إلى أن يغدو ذلك جزءاً من العمليات اليومية في الوقت الذين يشرع فيه الصندوق حالياً بإجراء إصلاحات واسعة وتنفيذ عمليات جديدة. وتزيد إدارة المخاطر المؤسسية من احتمالات تحقيق الأهداف، وتروج وتطور ثقافة مؤسسية أشد اتساماً بالكفاءة والفعالية التكاليفية. وترمي سياسة إدارة المخاطر المؤسسية إلى إرشاد موظفي الصندوق والجهات المعنية الرئيسية فيما يتعلق بإرساء نهج واع، ومتسق، وشامل لإدارة المخاطر والفرص. وليست هذه السياسة مبادرة قائمة بحد ذاتها، بل إنها ستدمج الآن وفي المستقبل ضمن مبادرات التسيير المؤسسي وعمليات الإدارة القائمة في الصندوق، مثل التخطيط الاستراتيجي المستند إلى النتائج ونظم الرقابة الداخلية. وتوضح الوثيقة أدوار ومسؤوليات الموظفين والجهات المعنية الرئيسية الأخرى، وكذلك الفوائد المتوقعة المصاحبة لتنفيذ سياسة إدارة المخاطر المؤسسية. كما أعلمت الأمانة اللجنة بالمبادرات المختلفة لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية التي تم تنفيذها بالفعل أو هي قيد التنفيذ الآن، وهو ما يشمل، ضمن جملة أمور، إنشاء لجنة لإدارة المخاطر المؤسسية يترأسها نائب رئيس الصندوق؛ والتطوير المنتظم لإطار إدارة المخاطر المؤسسية يستند إلى إطار لجنة المنظمات الراعية لهيئة تريدواي (COSO)؛ وتنفيذ عمليات وإجراءات أشد متانة للمشروعات والمنح، بما في ذلك تعزيز وضمان جودة تصميم المشروعات والبرامج؛ وتقوية العمليات الإدارية والمالية والصكوك القانونية؛ وإدماج إدارة المخاطر في عمليات التخطيط الاستراتيجي وإدارة النتائج في الصندوق من خلال النظام المؤسسي للتخطيط وإدارة الأداء؛ وإنشاء لجان استشارية للاستثمارات والشؤون المالية؛ وتعزيز لجان تسيير تقانة المعلومات واستعراض عقودها؛ واعتماد وتنفيذ سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته، بما في ذلك إنشاء قسم للتحقيقات وإرساء عمليات للتحقيقات والجزاءات. وأبلغت الأمانة اللجنة أيضاً بالأنشطة المزمعة في الأجلين القصير والمتوسط، التي تتضمن عملية متواصلة لرسم معالم المخاطر المؤسسية يشارك فيها رئيس اللجنة وأعضاؤها. وستُدرج نتائج هذه العملية في التقرير السنوي بشأن إدارة المخاطر المؤسسية الذي سيقدمه رئيس الصندوق إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام 2009.

11- وذكرت اللجنة أن إدارة المخاطر تتسم بأهمية بالغة، وأنها قد أتمت استعراضها وهي راغبة الآن في الإعراب عن رضاها عما تم تحقيقه حتى هذا التاريخ وعن الوجهة التي اتخذتها الأمانة. وطلب بعض الأعضاء المزيد من التوضيحات عن بارامترات إدارة المخاطر المؤسسية ودور اللجنة في هذا الصدد؛ وعن الخطوات المحددة في برنامج العمل والإطار الزمني لتنفيذه الكامل؛ وعن دور المراجعة الداخلية في هذه المبادرة. كما أشار هؤلاء الأعضاء إلى أن من المهم استخلاص معالم المخاطر المؤسسية وأعربوا عن تطلعهم إلى عرض هذه المعالم في التقرير السنوي الأول للجنة إدارة المخاطر المؤسسية في أبريل/نيسان عام 2009. وقدمت الأمانة معلومات إضافية عن خطة عمل لجنة إدارة المخاطر

المؤسسية بين عامي 2008 و2009 التي تغطي كل أوجه تنفيذ سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك تحديد خريطة لمخاطر الصندوق، ورسم معالم المخاطر المؤسسية، ووضع الصيغة النهائية لمسودة إطار الرقابة الداخلية، وإطلاق موقع شبكي لإدارة المخاطر المؤسسية، وإعداد إطار محاسبي، وأنشطة التدريب والاتصالات، والأنشطة المعنية الأخرى.

12- وأعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات المقدمة وطلبت إعداد مذكرة موجزة لإدراجها في الوثيقة المزمع تقديمها إلى المجلس التنفيذي. ولاحظت اللجنة بتقدير في ختام أعمالها الخطوات التي اتخذتها الإدارة في تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق. ومع إدراك اللجنة إلى أن هذا الأمر جديد وقيد التطور، فقد ذكَّرت الأمانة بأن من الواجب عرض إدارة المخاطر المؤسسية على نحو أشد تماسكاً، ولهذا فقد طلبت إدراج تفاصيل برنامج عمل لجنة إدارة المخاطر المؤسسية في الوثائق المرفوعة إلى المجلس التنفيذي.

عرض موجز للتقدم المحرز بشأن توصيات التقدير الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية

13- خرج تقرير نوفمبر/تشرين الثاني 2007 بشأن التقدير الخارجي للجودة بعدد من التوصيات لرئيس الصندوق ولجنة مراجعة الحسابات. وقد استعرضت اللجنة في اجتماعها المائة في يوليو/تموز 2008 هذه التوصيات، وأخذت علما باستجابات الإدارة لها ودعت إلى المزيد من المناقشات حول تنفيذ توصيات التقدير الخارجي للجودة بشأن وصول الدول الأعضاء إلى تقارير المراجعة الداخلية، وبشأن العملية التشاورية لتعيين وإقالة مسؤول المراجعة التنفيذي الأول.

14- وقد وفرت الأمانة تحديثا للإجراءات المتخذة والمخطط لها فيما يتعلق بالقضايا التي أثارتها اللجنة أثناء ذلك النقاش. إذ شكّل رئيس الصندوق فريق مهام للتقدير الخارجي للجودة، وتم إجراء مسح شامل لـــ 21 مؤسسة مالية دولية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة للحصول على معلومات بشأن الممارسات المشابهة ذات الصلة. ويقوم فريق المهام بتحليل النتائج، وستعمل الأمانة مع رئيس اللجنة لتقدير الوقت المناسب لإطلاع اللجنة على هذه النتائج.

15- وقد أطلعت الأمانة اللجنة على موقف الإدارة إزاء طلبين آنيين تم التقدم بهما في يوليو/تموز:

- طلبت اللجنة أن يوافق رئيس الصندوق على التشاور مع اللجنة بشأن التعيين القادم لمدير جديد لمكتب المراجعة والإشراف بعد عملية يتم تحديدها من قبل رئيس الصندوق نفسه. وقد نقلت الأمانة إلى اللجنة قرار رئيس الصندوق بقيامه بالتعيين لهذا المنصب بنفسه، ممارسة منه لحقه في تعيين الموظفين، كما تنص عليه اتفاقية إنشاء الصندوق، إلا أنه وبدون المساس بهذه الممارسة مستقبلا، سيقوم بهذا التعيين تحديدا بعد التشاور مع رئيس لجنة مراجعة الحسابات.
- طلب عضو في اللجنة نسخة من تقرير مخصوص للمراجعة الداخلية يتعلق بإدارة الخدمات الاستشارية. وقد أوضحت اللجنة أنه وبموجب السياسة الحالية، فإن تقارير المراجعة الداخلية تعتبر وثائق إدارية داخلية وبالتالي لا يمكن إتاحتها لأعضاء لجنة مراجعة الحسابات أو للدول الأعضاء. وعوضاً عن ذلك، ترد مواجيز ولمحات مختصرة عن المراجعات التي يقوم بها مكتب المراجعة والإشراف في التقرير السنوي للمكتب الذي يعرض على اللجنة، مترافقا مع التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. وفي حين أن الاستعراض الذي يقوم به فريق المهام ما زال جارياً، وبدون الإضرار بهذه المناقشات، فقد تحرت إدارة الصندوق خيارات متعددة بشأن

نشر مثل هذه المعلومات، وسوف تتم مناقشة هذه الخيارات مباشرة مع الدول الأعضاء المهتمة في الوقت المناسب، لعرض الإجراء المتفق عليه على اللجنة في اجتماعها في نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام.

16- وقد أقرت اللجنة تلقيها التقرير عن التقدم المحرز، وبخاصة التحديث المقدم عن الخطوات والقرارات المتخذة للتطرق للتوصيات البارزة. ورحبت بقرار رئيس الصندوق بالتشاور بشأن عملية الاختيار الجارية حاليا لتعيين مدير جديد لمكتب المراجعة والإشراف. وقد سعى بعض أعضاء اللجنة وحظوا بتأكيدات من رئيسها بأنه سيتشاور مع أعضاء آخرين في هذه العملية قبل أن يتشاور مع رئيس الصندوق. وعبّر بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن تأخر الأمانة في اتخاذ قرار حول الطلب المقدم للوصول إلى تقرير مخصوص من تقارير المراجعة الداخلية، وقالوا بأنهم يشعرون أن مثل هذا الوصول من قبل اللجنة ضروري لها لأداء دورها الإشرافي، علاوة على أنها مسألة شفافية. كما عبّر بعض الأعضاء الآخرين عن قلقهم من أن إطلاع اللجنة على مثل هذه التقارير قد يؤدي إلى زيادة حجم العمل المنوط بها والوقت المتوقع منها تكريسه له، مع ما يرافق ذلك من مشاكل قدرات محتملة.

17- وناقشت اللجنة أيضا مسألة مشاركة خبراء في اجتماعاتها. وتم التعبير عن وجهات نظر متعددة. إذ قال بعض الأعضاء إنهم يؤيدون مشاركة الخبراء في اجتماعات اللجنة، وإنما بصفة مستشارين لا أعضاء كاملي العضوية.

18- وختمت اللجنة بتأكيد وجود دعم من بعض الأعضاء لتأمين الوصول إلى تقرير محدد من تقارير المراجعة الداخلية، وتم الاتفاق على مناقشة إجراء ما للقيام بذلك مع عضو اللجنة المعني، على أن يتم إبلاغ اللجنة في اجتماعها القادم بما يستجد. وفيما يتعلق بالقضية الأعم الخاصة بتأمين الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية، فقد أوضحت اللجنة أن التوصية قيد الدرس هي تأمين وصول أعضاء لجنة مراجعة الحسابات فقط للنسخ الكاملة من تقارير المراجعة الداخلية، على أن يكون ذلك بناء على الطلب لا كممارسة منتظمة. ووافقت اللجنة على أن تناقش هذه المسألة أكثر في اجتماعها التالي بعد عرض نتائج فريق المهام، بما في ذلك القرار بشأن كيفية التعامل مع مسألة مشاركة الخبراء.